المحور الثاني: الحكم الراشد :

أولا: مفهوم الحكم الراشد:

يوجد اختلافا بينيا في تحديد معنى ومضمون الحكم الراشد، واختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد لهدل المفهوم نظرا لتعدد أبعاده (السياسي، الإداري الاقتصادي، مؤسساتي)، كما تعددت التعاريف المقدمة في هذا المجال، لذا يستدعي الامر التطرق إلى أبرز التعاريف المقدمة للحكم الرشد سواء من طرف المؤسسات الدولية، أومن قبل الخبراء والمختصين والمفكرين:

*- تعريف البنك الدولي: "هو الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة". فالبنك الدولي يعرف الحكم الراشد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة، من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها .

*- تعريف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية و الإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، أي أنه يتكون من الآليات و العمليات والمؤسسات التي من خلالها نستطيع أن نحقق مصالح المواطنين ويمكنهم هذا الوضع من ممارسة والتمتع بكل حقوقهم السياسية والمدنية والسياسية، مقابل تأدية واجباتهم والوفاء بالتزاماتهم ."

*- تعريف فرنسوا كزافي مريان "François Xavier Marrien "فقد عرف الحكم الراشد بأنه شكل جديد من التسيير الفعال القائم على مشاركة جميع الأطراف في رسم السياسات العامة، بمعنى خلق تعاون جديد قائم على تقاسم المسؤوليات. إدا فالحكم الراشد هو مجموعة العمليات الهادفة لعقلنة الأداء السياسي والإداري للمؤسسات السياسية، وتطبيق مبادئ المشاركة والرقابة والمسؤولية بالجزاء، واستقلالية القضاء.

*- تعريف "ماركو رانجيو و تيبولت : " Marcou, Rangeon et Thibault الحكم الراشد هو :"تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص و كذا المنضمات العمومية و الجماعات

أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة ."

فالحكم الراشد :" هو شكل جديد من التسيير الفعال القائم على مشاركة جميع الأطراف والفواعل الموجودة في المجتمع (الحكومة و القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) في رسم وتشكيل السياسات العامة، بالقدر الذي يساعد على خلق تعاون جديد قوامه تقاسم المسؤوليات، وللحكم الراشد ابعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة حسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وهي:

-البعد السياسي: مرتبط هدا البعد بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيتها.

-البعد التقني: مرتبط بعمل الادارة العامة وكفاءتها وفعاليتها واستقلاليها.

-البعد الاقتصادي والاجتماعي: بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاليته ووظيفة السياسة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: أسباب ظهور الحكم الراشد

*- الاخفاق في تحقيق التنمية في الدول النامية، وعولمة آليات اقتصاد السوق الحر، كضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

*- الازمة الاقتصادية التي عرفتها افريقيا من ثمانينات القرن العشرين (انخفاض نسبة النمو السنوي، والتدهور المستمر لحجم الصادرات، وزيادة حجم المديونية الخارجية).

*- انتشار ظاهرة العولمة، وعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الانسان، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والوطني.

-*ربط فشل مسار التنمية في دول العالم الثالث بأزمة نظم الحكم في هذه الدول التي لابد من إعادة النظر في الأسس والمبادئ التي تقوم عليها وفق آليات جديدة ومبادئ مؤسسة لمفهوم الحكم الراشد وتحديد مجموعة من المؤشرات التي بموجبها يمكن من خلالها قياس مستوى أو شدة الحكم الراشد في أي دولة.

*- استفحال ظاهرة الفساد نتيجة لغياب المحاسبة والشفافية على مختلف المستويات سواء الأجهزة الحكومية الرسمية أو غير الرسمية ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني أو عدم فعاليتها، الأمر الذي أثر سلبا على حياة الأفراد وشعورهم بعدم المساواة في توزيع الوظائف والمنافع المختلفة.

*- التحولات السياسية الديمقراطية التي عرفها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية فترة التسعينات من القرن العشرين التي صاحبتها موجة من

الإصلاحات السياسية في إطار موجة التحول الديمقراطي، واستبدال النظم الاستبدادية بنظم ديمقراطية.

ثالثا: مرتكزات ومؤشرات الحكم الراشد

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معايير أساسية للحكم الراشد هي:

*- المشاركة السياسية والمدنية: وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة و التشريعات الوطنية، بطريقة مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم (من طرف الناخب أو ممثليه أو المجتمع المدني).

2- حكم القانون: سيادة القانون تضمن حماية حقوق الإنسان لكل مكونات المجتمع بشكل متساو وكذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون، حيث تعلو سيادة القانون على الجميع.

*- الشفافية : Transparency :تطوير النظام السياسي بآليات اتصال فعالة تسمح بتدفق المعلومات وسهولة الحصول من طرف مكونات المجتمع المحلي، فالشفافية تعني توفير المعلومات الدقيقة وتحديثها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على القرارات في مجال السياسات العامة، وإبراز المعلومات الإحصائية حول السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام، وأهميتها في تصويب السياسات الاقتصادية.

*- المساءلة والحاسبة: يجب أن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. ومن أشكال المساءلة نذكر ما يلي:

-المساءلة التشريعية : تعتبر من أقدم آليات المساءلة في النظم الديمقراطية، يتم من خلالها مراقبة أعمال الحكومة.

-المساءلة التنفيذية : خضوع الجهاز التنفيذي للمساءلة عبر سبل الإدارة.

-المساءلة القضائية : تعتبر ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي ومراجعة القوانين، ومراقبة العمل بها وتعتبر هده الأخيرة بوصفها السلطة التي تتحمل دورا مركزيا في إقامة أسلوب الحكم الراشد حين تراقب سير عمليات التنفيذ ومعاقبة الممارسات غير السليمة .

*- العدل والمساواة: العدل الاجتماعي وعدم التمييز في الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية، أي تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة بين كل أفراد المجتمع، بحيث تتوفر الفرص للجميع دون تمييز من اجل تحقيق الرفاه لهم .

*- الفاعلية والفعالية : بمعنى الكفاءة أي الفاعلية والقدرة في إدارة المؤسسات العامة وتوظيف الموارد البشرية بالطرق السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.
*- الرؤية الاستراتيجية: تتحدد الرؤية الاستراتيجية حسب مفهوم الحكم الراشد ، بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي والعمل على التنمية البشرية.
*- الاستجابة: ويقصد بها قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح الجميع في فترة زمنية معقولة وبدون أي استثناء. بمعنى أن تسعى كل هده المؤسسات إلى خدمة كافة شرائح المجتمع، والاستجابة لمطالبهم بحيث لا تقتصر الخدمة على فئة او جماعة أو شريحة واحدة في المجتمع.

رابعا: أطراف وفواعل الحكم الراشد

يجسد الحكم الراشد عملية تفاعلية تشاركية بين ثلاثة أطراف هي:
1- الدولة و المؤسسات الرسمية : (Stat) :تعتبر الدولة فاعل أساسي في تجسيد مبادئ الحكم الراشد ، كونها توفر الإطار القانوني والتشريعي الذي يحدد صياغة السياسات العامة وطريقة تنفيذها ، وسن القوانين والأطر التنظيمية التي تسمح بتشكيل الحكومات، والمنظمات والأحزاب السياسية والانضمام إليها ، وتوفير الحريات العامة، وتنظيم المشاركة الشعبية المفتوحة ....الخ. وتقوم الدولة بالوظائف التالية من أجل تجسيد الحكم الراشد :
- تحقيق بنية اقتصادية ملائمة لتحقيق التنمية في مختلف المجالات والعمل على عقلنة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق الرفاهية للمواطنين، والتقليل من مستويات الفقر من خلال التوزيع العادل للثروة، وكذلك الحال للمناصب الإدارية والتوظيف لضمان الحياة الكريمة لمواطنيها ، أي تأكيد الاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية.
- العمل على تهيئة البنية السياسية والقانونية والدستورية، أي توفير شروط المشروعية لعمل المؤسسات الحاكمة في الدولة وضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة، وأيضا إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم. إضافة إلى وجود سلطة تتمتع بالشرعية الشعبية وممارسة الضبط السياسي.
- العمل على تعزيز عمليات التحرير الاقتصادي، واللامركزية Non-Central والمنافسة، ومنع الاحتكار وتوفير سياسات منسجمة وفعالة من اجل تحسين السياسات والإجراءات والآليات المنظمة لذلك، فالحكم الراشد للقرن الواحد

والعشرين يحتم على الحكومات أن تعمل على تحقيق لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية، وإعادة النظر في مهامها الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا مع متطلبات مواطنيها، لتغير الظروف الاقتصادية بشكل سريع ومناسب .

- تطوير الجهاز الإداري بوضع برامج لتحديث الخدمة المدنية، إضافة إلى الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص. وتنفيذ الوظائف العامة والاستجابة لكل المطالب المجتمعية، ووضع الإطار العام لتقديم خدمات ومنتجات القطاع العام أو الخاص أو المشترك.

-المشاركة والحوار من خلال مؤسسات فاعلة مستقلة تمكن الشعب من التعبير عن رأيه وتزويد المواطنين بالفرص المتساوية والعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

2- منظمات المجتمع المدني:

حتى يكون المجتمع المدني طرف فعال في تجسيد الحكم الراشد، يستلزم أن يؤدي مجموعة من الوظائف يمكن إدراجها على النحو التالي :

-لابد من المشاركة في الميكانيزمات القرارية في ظل التغيرات والتحولات الدولية لأن الدولة لم تعد وحدها المحتكرة لهذه الآليات بل هناك أطراف وفواعل أخرى تشاركها في دلك .

- التعريف بالخيار الديمقراطي والدعوة إليه، وبلورة آليات للتشاور مؤسسة ومنظمة بين الحكومة والمجتمع المدني .

- التثقيف بشأن القواعد الحاكمة والراعية للممارسات الديمقراطية المجسدة للحكم الراشد.

- فضح الممارسات غير الشرعية في السلطة (الفساد الإداري، السياسي، المالي ..الخ).

- التأكيد على التربية والتنشئة السياسية للإفراد على السلوك الديمقراطي والمشاركة، بمعنى تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكسابهم قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومساءلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي .

- تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع، والتأثير في رسم السياسات العامة وصناعة القرارات.

- التأثير على سياسات الرعاية الصحية و الطبية و العمل على التقليص من مستويات الفقر.

- تعميق المساءلة و الشفافية، والعمل على السماح بالتدفق الحر للمعلومات.

- تعزيز التوجه الديمقراطي للإدارة في علاقتهم بالمواطنين، والإصلاح السياسي Political Reform، إضافة إلى العمل على بناء الثقة بين المواطن والإدارات العامة، وتحقيق الشفافية ومسؤولية الإدارة تجاه المواطنين.

3- القطاع الخاص:

يمكن للقطاع الخاص تدعيم المجتمع المدني لتفعيل دوره في إطار الحكم الراشد من خلال ما يلي :

-تمويل مؤسسات المجتمع المدني من خلال دعم المشروعات، وبناء المنشآت، المنح...

-العمل على تسهيل عملية نقل المعلومات ،والتدريب وتزويد مؤسسات المجتمع المدني بالخبرة.

-تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية من جهة وجلب الاستثمارات الأجنبية. واحترام معايير المنافسة ومحاربة الفساد.

-الاستغلال العقلاني للموارد والمحافظة عليها، والعمل على خلق بيئة اقتصادية مستقرة

خامسا: أبعاد الحكم الراشد

الحكم الراشد ليس مرتبط الجوانب السياسية فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل مجالات أخرى، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، لذا فأبعاد الحكم الراشد مترابطة ومتكاملة غير قابلة للتجزئة حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهي:

1- البعد السياسي: مرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، وهذا البعد يقتضي ضرورة تفعيل الديمقراطية كونها عنصرا محوريا في تطبيق الحكم الراشد، ووجود انتخابات حرة ونزيهة ووجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وسلطة تشريعية فعالة ومسؤولة. ولهذا لن يتحقق الحكم الراشد إلا في ظل النظام الديمقراطي وبما يتضمنه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من

جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية، فضل عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل. فهدا البعد يجسد الرشادة السياسية، إذا لابد من تفعيل فكرة المشاركة السياسية بطريقة تؤسس فكرة التعقيد المؤسساتي، أي لا مركزية قراريه من خلال منح بعض السلطات التقريرية للهيئات المحلية التمثيلية المنتخبة، من اجل تفعيل الحكم الراشد المحلي، كما تشكل المشاركة السياسية أحد الحقوق الضامنة لاستقلالية القضاء، ومنع هيمنة السلطة التنفيذية أو تعسفها.

2- البعد الإداري: يرتبط هدا البعد بعمل الإدارة العمومية ومدى كفاءتها وفعاليتها، أي ضرورة وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بتأدية الوظائف الإدارية المسندة إليه بطريقة شفافة. فالخدمة العمومية هي المؤشر الذي من خلاله يحكم على الرشادة الإدارية لأي نظام سياسي من عدم رشادته لذلك فان فلسفة الحكم الراشد تقتضي العمل على تنمية وتطوير الجهاز الإداري والانتقال من تقريب المواطن من الإدارة إلى تقريب الإدارة من المواطن وجعله عنصرا فعالا في المجتمع ومشاركا في التنمية وهذا لا يتحقق إلا بتفعيل جودة الخدمات المقدمة له بعيدا عن الابتزاز والمحسوبية والرشوة والمحاباة وكل المظاهر السلبية، والعمل على خلق مكاتب محلية لكل المصالح الوزارية من أجل السماح ببروز تنمية وطنية متوازنة قائمة على فكرة التساوي في الحقوق والواجبات دون التمييز بين الريف والمدينة، وتقريب آليات اتخاذ القرار (الإدارة) من المواطن من أجل تفعيل الحكم الراشد المحلي .

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي: إن أحد الأبعاد المهمة في إدارة شؤون المجتمع من خلال آليات الحكم الراشد هو البعد الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن البعد السياسي والبعد الفني مع كفاءة وفاعلية واضحتين في الإدارة العامة، ويرتبط البعد الاقتصادي بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن أجهزة الدولة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في حياة المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وعلاقتها مع الاقتصادات الخارجية كذلك .